

آراء منسوبي وزارة التعليم نحو خصصة التعليم العالي في المملكة العربية
السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة (2030)

د. منى عبد الله صالح السمحان

آراء منسوبي وزارة التعليم نحو خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة (2030)

د. منى عبد الله صالح السمحان

أستاذ مشارك كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية

السعودية

moalsamhan@ksu.edu.sa

قبلت للنشر في 3 / 11 / 2022

قدمت للنشر في 8 / 9 / 2022

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن آراء منسوبي وزارة التعليم نحو خصخصة التعليم العالي في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة (2030)، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (144) قيادياً أكاديمياً، وأعدت الباحثة استبانة تكونت من (32) مؤشراً توزعت بالتساوي على أربعة محاور، هي: دوافع خصخصة التعليم العالي، إيجابيات خصخصة التعليم العالي، سلبيات خصخصة التعليم العالي، حلول بعض مشكلات خصخصة التعليم العالي، وأظهرت نتائج الدراسة أن المستوى العام لتقديرات عينة الدراسة على محاور خصخصة التعليم العالي في الجامعات السعودية بلغ (3.70)، وبدرجة موافقة كبيرة، وتراوحت الأوساط الحسابية لمحاور خصخصة التعليم بين (3.65-3.81)، وكان محور دوافع خصخصة التعليم العالي في المرتبة الأولى، تلاه محور إيجابيات خصخصة التعليم، ومن ثم محور حلول بعض مشكلات خصخصة التعليم وأخيراً محور سلبيات خصخصة التعليم. وأوصت الباحثة بتقويم برامج مؤسسات التعليم العالي الخاص بصورة دورية ومستمرة من قبل مؤسسات متخصصة مثل هيئة الاعتماد وغيرها.

الكلمات المفتاحية: آراء، خصخصة، التعليم العالي، رؤية المملكة (2030)

The Views of the Ministry of Education's employees towards the privatization of higher education in the Kingdom of Saudi Arabia in Light of the Kingdom's Vision (2030) Requirements

Dr. Mona Abdullah Saleh Samhan

Assistant professor, College of application sciences and society service, King Saud University, Saudi Arabia
moalsamhan@ksu.edu.sa

Received on September 8th, 2022,

Accepted on November 3rd, 2022

Abstract: This study aimed to reveal the views of employees of the Ministry of Education about the privatization of higher education in Saudi universities in light of the requirements of the Kingdom's vision (2030), and it followed the descriptive analytical approach. The study sample consisted of (144) academic leaders, and the researcher prepared a questionnaire consisting of (32) indicators. It was equally divided into four axes: the motives for privatizing higher education, the positives of privatizing higher education, the negatives of privatizing higher education, and solutions to some problems of privatizing higher education. The results of the study showed that the general level of estimates of the study sample on the axes of privatization of higher education in Saudi universities was (3.70), with a great degree of approval. The focus on the positives of privatizing education, and then the focus of solutions to some problems of privatization of education, and finally the focus of the negatives of privatization of education. The researcher recommended that the programs of private higher education institutions be periodically and continuously evaluated by specialized institutions such as the Accreditation Commission and others.

Keywords: Views privatization, higher education, Kingdom's Vision (2030) Requirements

مقدمة

تسعى الأنظمة التربوية في معظم الدول إلى البحث عن أفضل الطرق والإمكانات المتاحة لتجويد مخرجات التعليم والتعلم، وفي ضوء ذلك تبنت العديد من تلك الأنظمة خصخصة التعليم كاتجاه تطوري لمواجهة التغيرات والتحديات المعرفية والاقتصادية، وحظيت خصخصة التعليم في الآونة الأخيرة باهتمام القائمين على التعليم في المملكة العربية السعودية، حيث تضمنت الخطة التاسعة للتنمية لعام (2010) ضمن أهدافها تمكين القطاع الخاص من إقامة مؤسسات تعليمية أهلية لا تهدف إلى الربح، وذلك على أسس تربوية وعلمية واقتصادية سليمة للمساهمة في تلبية احتياجات التنمية مكتملة بذلك الدور الذي تقوم به وزارة التعليم والجامعات الحكومية.

وقد كان لقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي رقم (2719) لعام (2016) المتعلق بتنفيذ برامج خصخصة التعليم بشكل يتوافق مع تطلعات رؤية المملكة (2030) للتنمية، والذي أكد على اجتذاب القطاع الخاص للمشاركة في البناء والتشغيل في قطاع التعليم، ونقل ملكية المدارس الحكومية إلى القطاع الخاص مما يساهم في رفع مستوى التعليم، بالإضافة إلى تخفيض النفقات الحكومية، مع الحفاظ على دور وزارة التعليم الإداري والفني (AL- otaybi, 2019).

ويعد التوجه إلى خصخصة الخدمات العامة جزءاً من إطار عام واسع للإصلاح، يهدف إلى تحقيق كثير من الأهداف من بينها التغيير في البناء الاقتصادي والسياسي للدولة، والتقليل من حجم القطاع العام في المجتمع، والتخفيف من النفقات العامة، وإتاحة التنوع في الجهات التي تقدم الخدمة.

ويعد موضوع خصخصة التعليم من أشد الموضوعات إثارة للجدل والنقاش بين المهتمين بالعملية التعليمية في المملكة العربية السعودية، وهناك من يعتقد أن خصخصة مؤسسات التعليم العالي تؤدي إلى زيادة المشاركة الشعبية في تحمل تكاليف التعليم من خلال إشراك المؤسسات والشركات الأهلية، وكذلك رجال المال والأعمال في عملية الاستثمار في ذلك المجال، وهذا يجعل لتلك الجهات دوراً مستقلاً في رسم سياسات التعليم العالي (AL-zhrani, 2019).

بالإضافة إلى أنهم يرون أن القطاع الخاص أكثر قدرة على تلمس حاجة السوق من الخريجين مقارنة بالمؤسسات العامة والتي غالباً ما تخضع لضغوط اجتماعية وسياسية تجبرها على تبني سياسات وممارسات غير مرغوب فيها، مما قد يؤدي إلى تدني مستوى الإنتاجية المأمولة منها، ومن الأمثلة على ذلك قبول تخريج طلبة في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل بالإضافة إلى الهدر المالي المتمثل في وجود عدد هائل من الكوادر الإدارية وعدم وجود الحوافز أو المساءلة لمن يجد ويجتهد، أو لمن يهمل ويتقاعس عن أداء عمله (Adosari & AL-qahtani, 2018).

وبالمقابل هناك من لا يؤيد عملية خصخصة التعليم العالي، وحثتهم في ذلك ارتفاع الرسوم الجامعية وتكاليف الدراسة في الجامعات الخاصة، مما يجعل الالتحاق فيها يكاد يكون مقصوراً على أبناء الطبقة الغنية، وهذا له نتائج سلبية تتمثل في تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والذي قد يؤدي إلى خلق انقسام اجتماعي يؤسس طبقة اجتماعية غير مرغوب فيها، كما يعتقدون أن الادعاء بعدم كفاءة وجودة التعليم العالي الحكومي مقارنة بالتعليم الخاص غير مبرر، خاصة وأن الجامعات الحكومية تتلقى الدعم اللازم للبحث والتطوير، بينما ينذر أن تولى الجامعات الخاصة البحث والتطوير أي اهتمام، وربما يعود ذلك إلى أن الجامعات الخاصة

ذات الصفة الربحية يكون همها الرئيس تحقيق الأرباح، وهذا يجعلها لا تنفق على البحث والتطوير بالشكل اللازم كما هو الحال في الجامعات الحكومية (Ashawawreh, 2019).

ويشير البيلاوي (Al-bilawi, 2016) إلى أن هناك العديد من الأسباب التي تدعو المملكة العربية السعودية الى الاتجاه نحو خصخصة التعليم، منها: حل مشكله التمويل الحكومي بالحصول على مصادر تمويل أهلية داعمة، وفتح المجال أمام قطاعات المجتمع الخاصة للاستثمار في التعليم، والاستفادة من إمكاناتها المادية والتربوية بهدف الوصول إلى مخرجات تعليم تتناسب مع متطلبات الجودة العالمية للتعليم، وكذلك تقديم أنماط جديدة من أساليب وبناء العمل الإداري والأكاديمي الذي يحتاج إليها نظام التعليم القائم لتنميه مساره وتقدمه.

وقد تبنت بعض الدول اتجاه الخصخصة في التعليم خلال العقود الثلاثة الماضية على نطاق واسع، حيث تدعمها بعض الاتجاهات التي تبنت الاقتصاد المفتوح أو السوق الحر، وقد سمحت بعض الدول خاصة أمريكا وأوروبا لمؤسسات القطاع الخاص أن تلعب دورًا فاعلاً في المشاركة في تطوير التعليم والبرامج الاجتماعية، حيث عملت على نقل الأصول ومهام الإدارة والمسؤوليات التي كانت تمتلكها أو تنفذها الدولة إلى القطاع الخاص كوسيلة للحد من تكاليف الخدمات التي تقدمها للمجتمع (Kwiek, 2017).

ويرى جوبتا (Gupta, 2012) أن هناك عدة عوامل أدت إلى التوسع السريع في التعليم الخاص من أبرزها: الطلب المتزايد على التعليم العام، وعدم قدره مؤسسات التعليم العام على استيعاب طلب الأعداد المتزايدة من الطلاب على التعليم العام، بالإضافة إلى قلة الموارد المالية الحكومية لدى بعض الدول، وانعكاس ذلك على جودة مخرجات التعليم العام بسبب الروتين والبيروقراطية الحكومية وغياب المساءلة والشفافية.

ويرى العنزى (AL-enazi, 2018) أن الخصخصة ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما وسيلة لزيادة كفاءة الموارد البشرية في مؤسسات المجتمع بما يؤدي إلى تحسين مخرجات التعليم، وتهيئة الفرد لمتطلبات عصر المعرفة والتي ينبغي أن تسير وفق سياسات مدروسة، وتعد الخصخصة إحدى تلك السياسات. فالخصخصة بهذا المفهوم تشير إلى قيام الدولة بتفويض صلاحياتها فيما يتعلق بالتعليم للقطاع الخاص.

ويرى الجبير (AL-zbair, 2017) هناك ضرورة لخصخصة التعليم من أجل تحسين مخرجاته، حيث أنها يمكن أن تسهم في تخفيف الضغط على مدارس التعليم العام، وتتيح فتح تخصصات تعليم مهنية حديثة يحتاج إليها سوق العمل السعودي، مما يتطلب من وزارة التعليم القيام بالمتابعة والإشراف الدقيق، ووضع الضوابط التي تجعل الخصخصة وفق سياسة ورؤية المملكة (2030).

ويؤكد هيلر وجيجر (Heler & Geiger, 2011) أن تطبيق نظام الخصخصة في التعليم يشكل مصدر تمويل مساند للحكومة، وتدعم النفقات التعليمية الحكومية المتزايدة. ويرى فرغلي (Farqali, 2012) أن التوجه نحو خصخصة التعليم في السعودية جاء لتخفيف الأعباء المالية والإدارية على المدارس العامة.

وفي هذا الصدد، يؤكد السلمي والقحطاني (AL-salmi & Al-qahtani, 2017) توافر متطلبات خصخصة التعليم العام في ضوء رؤية المملكة (2030)، على الرغم من وجود بعض المعوقات المادة والبشرية. ويرى الدوسري والقحطاني (Adosari & AL-qahtani, 2018) أن الاتجاه نحو خصخصة التعليم يعزز مبدأ حرية الاختيار لدى الطلاب في انتقاء نوعية التعليم والتخصص الذي يتوافق مع ميولهم ورغباتهم. أما الزهراني (AL-zhrani, 2019)

فيرى أن من أبرز الدوافع لخصخصة التعليم توجه الدولة نحو تعدد مصادر الدخل للاقتصاد الوطني، وتخفيف الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة.

ومن ناحية أخرى، يمثل خصخصة التعليم جزءاً هاماً من إطار عام للإصلاح التربوي، يهدف إلى التقليل من النفقات الحكومية على المؤسسات الخدمية في المجتمع، وإتاحة التنوع في الجهات الأهلية المقدمة للخدمات وتحقيق الأهداف العامة من خلال مشاركة القطاع الخاص في المساهمة في تحقيقها، وقيام الدولة بمنحها الصلاحيات اللازمة لتقديم بعض الخدمات وفقاً لضوابط وحدود معينة (Brendan & Alfuraih, 2018).

ويؤكد عبد النبي والعضوي (Abd anabi & Alauathi, 2022) أنه في حال الانتقال بالتعليم في المملكة العربية السعودية إلى الخصخصة ينبغي وضع سياسات تضمن عدم تخلي الدولة عن التزاماتها المادية والتعليمية اثناء المرحلة الانتقالية وضمان قدرتها على القيام بالتنظيم التي تقتضيها هذه المرحلة بما يضمن كفاءة وجودة التعليم الذي تقدمه.

وتسعى المملكة العربية السعودية من خلال رؤيتها لعام (2030) أن تصبح نموذجاً رائداً في العالم على كافة الأصعدة، من خلال تحقيق أفضل استثمار لثرواتها الطبيعية ومواردها البشرية، مع المحافظة على مكتسبات ومنجزات المملكة وتنميتها، وذلك من خلال الاعتماد على التعليم وتوفير التسهيلات اللازمة لتحسينه بما يلبي متطلبات المجتمع السعودي (Saqr, 2022).

وتعتمد رؤية المملكة (2030) للتنمية الوطنية على محاور ثلاثة، هي: "المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح"، وهذه المحاور تتكامل في سبيل تحقيق أهدافها وتعظيم الاستفادة من مرتكزاتها (AL-sobaii, 2020)، ويركز محور المجتمع الحيوي على بناء مجتمع حيوي يقوم على تطوير جميع مجالات الحياة للمجتمع

السعودي، وعلى رأسها التعليمية والصحية والاقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز الهوية الوطنية، والفخر بإرث المملكة الثقافي والتربوي والصحي، ويركز المحور الثاني على الاقتصاد المزدهر والتنوع فيه بما يحقق فرص العمل للجميع عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، بينما يركز المحور الثالث من الرؤية على الحكومة الفاعلة من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية، وتشجيع ثقافة الأداء لتمكين الموارد والطاقات البشرية (Kingdom Vision 2030, 2017).

وترى الباحثة أن أبرز الأهداف التي تسعى هذه الرؤية إلى تحقيقها بناء شخصيات أبناء الوطن من خلال تطوير المنظومة التعليمية والتربوية بكافة مدخلاتها ومخرجاتها، وإكسابهم المعارف والمهارات والسلوكيات التي تجعلهم قادرين على المبادرة والمشاركة في تنمية الوطن، بالإضافة إلى ربط التعليم باحتياجات سوق العمل السعودي.

لذلك، تولي رؤية المملكة (2030) التعليم بشقيه العام والخاص أهمية كبيرة، وتعتبره الاستثمار الأمثل لمواردها المادية والبشرية، ووسيلة النهوض بالمجتمع السعودي وتقديمه، كما أنها تنظر إليه على أنه قضية وطنية يجب أن يشارك في تجويده وتطويره كافة القطاعات الأهلية (El Sayed, 2021). لذا، حرصت المملكة على التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها ومستوياتها استجابة للطلب المتزايد على التعليم، لا سيما وأن الوافدين في المملكة يمثلون نسبة كبيرة من المجتمع السعودي (AL-Manah, 2003).

ومن المعروف أن مؤسسات التعليم العام في المملكة تمتلكها الدولة وهي التي تتولى الإنفاق والإشراف عليها، وتقدم الخدمات التعليمية للطلبة مجاناً في مختلف مراحل التعليم المدرسي والجامعي، أما مؤسسات التعليم الأهلية أو الخاصة فيمتلكها القطاع الخاص ويتم التعليم فيها وفق رسوم تحددها وزارة التعليم، وبدأت مؤسسات التعليم الأهلية بالتوسع نتيجة

ازدياد أعداد الطلبة الراغبين الالتحاق بها، نظرًا لما تتمتع به من سمعة تربوية وبيئة تعليمية جيدة مقارنة بمؤسسات التعليم العام، مما يعد مؤشرًا نحو التوسع في اتجاه خصخصة التعليم في المملكة (Asalami & AL-qahtani, 2017).

وقد حرصت المملكة على تطوير التعليم وتحديثه بشكل مستمر لكي يستطيع مواكبه المستجدات المعرفية والتربوية ومواجهه التحديات الاقتصادية، ولتحقيق ذلك عملت على إطلاق العديد من المبادرات الوطنية ومنها رؤية المملكة للتنمية الشاملة لعام (2030) لتكون منهجاً و خارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة، وانسجاماً مع هذه الرؤية ومع تلك المبادرات تم اعاده هيكله بعض الوزارات ومنها وزاره التعليم والتعليم العالي بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة تحقيق الكفاءة والفعالية في ممارسه مهامها واختصاصها على أكمل وجه (Abd anabi & AL-alawathi, 2021).

وقد شملت رؤية المملكة نظره شامله لقطاع التعليم تبدأ بتطوير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها، والتعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية وتأهيل المدرسين والقيادات التربوية وتطوير البرامج الدراسية (Asobayi, 2019).

وفي المملكة الكثير من الجامعات والكليات والأكاديميات الحكومية والخاصة والتي تتوزع على مختلف مناطق المملكة، حيث بلغ عدد الجامعات الحكومية عام (2021) حوالي (34) جامعة حكومية، وحوالي (24) جامعة أهلية وخاصة، بالإضافة إلى عدد من الأكاديميات والمعاهد العسكرية، وتقوم الدولة بإنشاء الجامعات والكليات الحكومية وذلك إيماناً منها أن التعليم الجامعي حق من حقوق المواطنين يستطيع كل من حقق شروط الالتحاق بها أن يستفيد من هذا النوع من التعليم، فالدولة تحرص على الصرف على التعليم بشقيه العام والعالي حيث

وصلت نفقات الدولة على التعليم إلى أكثر من (25٪) من الميزانية العامة للدولة، Al-mtair, (2018).

لذلك تناولت خطة التنمية العاشرة (2015_2019) عدداً من الاهداف التنموية في مجال التعليم العام والعالى، ومن أهمها: الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وإعطاء الجامعات الحكومية الاستقلالية الادارية والمالية، والعمل على اقرار نظام الجامعات الجديد، وإنشاء الجامعات المتخصصة.

ويلخص (Ashawareh, 2019)؛ (Anofayi, 2019)؛ (AL-meqbel, 2021)

أهداف خصخصة التعليم في المملكة بمجموعة من النقاط، من أبرزها:

- 1- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها لكافة المؤسسات التنموية وفي مقدمتها المؤسسات التعليمية.
- 2- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص.
- 3- تشجيع القطاع الخاص للقيام ببعض المشاريع الاستثمارية في مجال التعليم.
- 4- إيجاد مناخ استثماري جذاب لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال المحلية والعالمية لضخ المزيد من الاستثمارات في التعليم.
- 5- زيادة كفاءة المؤسسات التعليمية التي يتم خصخصتها.
- 6- العمل على تقليص دور الدولة في تقديم الخدمات التعليمية المختلفة.
- 7- تطوير سياسة تعليمية مرنة تسمح بمواكبه المستجدات العالمية المعرفية والتقنية ومتغيرات المجتمع والسوق المحلي والعالمي.

8- تقديم مهن ومجالات تقنية وإدارية واقتصادية جديدة تلبي حاجات سوق العمل المتسارع في النمو او التجديد.

9- إيجاد منافسة إيجابية بين المؤسسات التعليمية الخاصة في تقديم الخدمات التعليمية.

10- ترشيد الموارد الموجهة للعملية التعليمية بالمؤسسات التعليمية المختلفة.

ويضيف الشواور (Ashawawreh, 2019) أن خصخصة التعليم تساهم في التنوع والتجدد في برامج التعليم، وفي زيادة التفاعل بين مؤسسات التعليم والمجتمع، والتخلص من البيروقراطية، كما أنها وتغطي تخصصات جديدة متنوعة تحقق رغبة الطالب، وتفعيل المجال الاقتصادي وجذب الاستثمار، ونبه إلى وجود بعض السلبيات لعملية الخصخصة، كعدم استقرار الهيئات التدريسية والإدارية، وارتفاع الرسوم الدراسية. ويؤكد على ذلك الثبتي (Athbaiti, 2021) حيث يرى أن عملية خصخصة التعليم تكتسب أهميتها من المساهمة في دفع حركة النمو الاقتصادي، وتلبية احتياجات السوق، ورفع مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وتحدد سلبياتها في اهتمام بعضها بالأرباح على حساب العملية التربوية.

وقد تم الاطلاع على العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع خصخصة التعليم من عدة زوايا، وذلك من خلال الرجوع إلى الأدب التربوي ومصادر المعرفة المختلفة. فقد أجرى الرباعي (AL-rbaii, 2011) دراسة في الأردن، هدفت الى تشخيص واقع مبررات خصخصة التعليم العالي الجامعي في الأردن من وجهة نظر الهيئتين الادارية والتدريسية، واتبعت المنهج الوصفي، وتكونت العينة من (100) عضواً، وكان من أبرز نتائجها: أن من أهم مبررات خصخصة التعليم الجامعي في الأردن هو تزايد الطلب على التعليم الجامعي، وأن من ابرز مشكلات الخصخصة هو اقتصار التعليم الجامعي على فئة الأغنياء مما

يحد من عدالة الفرص التعليمية وارتفاع التكاليف الدراسية، بالإضافة إلى تفاوت المستويات التعليمية للمؤسسات التعليمية.

وأجرى هيلر وجيجر (Heler & Geiger, 2011) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، هدفت إلى معرفة التطورات المتعلقة بتطبيق نظام الخصخصة في التعليم العالي واستخدم الباحثان المنهج الوصفي عن طريق اعداد استبانة، وقد اظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق نظام الخصخصة في التعليم العالي شكل مصدر تمويل مساند للحكومة الأمريكية، وتدعم النفقات التعليمية الحكومية المتزايدة.

وفي دراسة أجراها فرغلي (Farqali, 2012) في السعودية، هدفت إلى الكشف عن خصخصة البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي في السعودية، واتبعت الدراسة أسلوب البحث النوعي في جمع وتحليل البيانات وإجراء المقابلات مع مسؤولي التعليم العالي السعودي التي اخذت بخصخصة البرامج الأكاديمية في كليات المجتمع وفي عمادات ووحدات السنة التحضيرية في الجامعات، ومع بعض مسؤولي القطاع الخاص الذين يقدمون البرامج الأكاديمية. وقد توصلت الدراسة الى نتائج من أهمها: اندفاع مؤسسات التعليم العالي نحو خصخصة برامجها الأكاديمية لتخفيف الأعباء على الادارات الجامعية، والأعباء المالية على الجامعات بسبب زيادة كلفة المصروفات الرأسمالية والجارية وارتفاع كلفة العقود مع القطاع الخاص وكلفة الرواتب.

وفي دراسة قام بها الحربي والزهراني (AL-harbi & AL-zhrani, 2016). في السعودية، هدفت إلى رصد الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقارن، وطبقت الدراسة على عينة تكونت من (220) فردًا من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز ومن أعضاء هيئة التدريس

بكلية إدارة الاعمال الاهلية، وأظهرت النتائج أن أفراد عينة الدراسة يؤيدون الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي، كما أجمعوا على أهمية التوسع في خصخصة التعليم العالي.

وأجرى رامازان وإبراهيم (Ramazan & Ebraheem, 2016) دراسة في تركيا، هدفت إلى مقارنة آراء المدرسين في المؤسسات التعليمية العامة والمؤسسات التعليمية الخاصة حول الخصخصة في التعليم العالي. واتبعت المنهج الوصفي المسحي على عينة تكونت من (2246) من الأكاديميين الذين عملوا في جامعات حكومية وخاصة في تركيا، تم جمع الآراء المتعلقة بالخصخصة في مقياس معد لذلك، وأظهرت نتائج التحليل وجود فرق كبير بين وجهات نظر المدرسين في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة فيما يتعلق بالخصخصة، حيث بينت الدراسة أن منسوبي المؤسسات الخاصة كانت آرائهم مؤيدة للخصخصة أكثر من زملائهم في المؤسسات العامة، إلا أن كليهما أشاروا إلى أن ممارسات الخصخصة ليست فعالة في حل المشكلات المتعلقة بنظام التعليم.

وأجرى السلمي والقحطاني (Asalmi & Al-qahtani, 2017) دراسة في السعودية، هدفت إلى تعرف متطلبات خصخصة التعليم في ضوء رؤية المملكة (2030)، واتبعت المنهج الوصفي على عينة تكونت من (210) فرداً من مديري إدارات التعليم ومساعدتهم في السعودية، وأظهرت نتائج الدراسة توافر متطلبات خصخصة التعليم العام في ضوء رؤية المملكة (2030)، على الرغم من وجود بعض السلبيات المادية والبشرية.

وأجرى العتيبي (AL-otabi, 2018) دراسة في السعودية، هدفت إلى اقتراح استراتيجية لخصخصة خدمات التعليم في الجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، كما استخدم اداتي (الاستبانة والمقابلة)، وطبقت

الدراسة على (320) فرداً من القيادات الجامعية ومسؤولي الكليات الأهلية، وقد توصلت الدراسة الى أن دافع خصخصة الخدمات الجامعية يتمثل في تأجير أراضي حكومية للكليات الأهلية، وأن أفراد عينة الدراسة موافقون على خصخصة الخدمات التعليمية وتأمين التقنيات والتجهيزات التعليمية اللازمة للخصخصة، واقترح الباحث وضع معايير لجودة الخدمات الجامعية، وإتاحة الفرصة لمؤسسات القطاع الخاص للتنافس على تقديم الخدمات الجامعية، وتعيين جهات رقابية تشرف على تنفيذ اتفاقيات بين القطاعين العام والخاص.

وهدف دراسة اليامي (Al- yami, 2018) إلى إعداد استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية (2030) من أجل تطوير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها. وتمثلت منهجية البحث بالمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من القضايا والاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة بمستقبل التعليم في المملكة والتي تم تقديمها بشكل واضح ومبسط وجاهزة للتطبيق العملي.

وأجرى الدوسري والقحطاني (Adosari & AL-qahtani, 2018) دراسة في السعودية، هدفت تعرف الأبعاد التربوية والاجتماعية لخصخصة التعليم العالي في السعودية، واتبعت المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من (296) فرداً من القيادات الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي، وبينت النتائج موافقة عينة الدراسة على الأبعاد التربوية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية، ومن بينها زيادة قدرة مؤسسات التعليم العالي في توفير المنح الدراسية المجانية أو منخفضة التكلفة للطلبة المتفوقين دراسياً، وتعزيز مبدأ حرية الاختيار لدى الطلاب في انتقاء نوعية التعليم والتخصص العلمي، وتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لتحسين الأداء في مؤسسات التعليم العالي الأهلية.

وقام الغامدي (AL-gamdi, 2019) بدراسة في السعودية، هدفت الى تقديم تصور مقترح لتحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية الناشئة في ضوء متطلبات خصخصة التعليم العالي وذلك من خلال التعرف على واقع القدرة التنافسية لها والمعوقات التي تواجه تلك الجامعات، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيق الاستبانة على عينة تكونت من (320) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في أربع جامعات سعودية ناشئة. أشارت نتائج الدراسة إلى منح الجامعات مزيد من الاستقلالية الاكاديمية والمالية والإدارية، كما أشارت الى أن واقع القدرة التنافسية للجامعات السعودية الناشئة بشكل عام جاء بدرجة متوسطة، وإن أبرز المعوقات التي تواجهها هي المعوقات المالية والإدارية والأكاديمية.

وأجرى الزهراني (AL- zhrani, 2019) دراسة في السعودية، هدفت تعرف دوافع خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030 من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، وتعرف المعوقات التي تحد من خصخصة الجامعات السعودية في ضوء الرؤية، وقد طبقت الدراسة على عينة تكونت من (274) فرداً من القيادات الأكاديمية في ست جامعات سعودية، وتوصلت الدراسة الى ان أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على دوافع الخصخصة، ومن أبرز الدوافع توجه الدولة نحو تعدد مصادر الدخل للاقتصاد الوطني، وتخفيف الأعباء المالية على الموازنة للدولة، ومن أبرز المعوقات تباين أجور العاملين بين القطاعين العام والخاص، وإن من ابرز الحلول استقطاب أعضاء هيئة التدريس المميزين.

وأجرى الشواوره (Ashawawreh, 2019) دراسة في السعودية، هدفت تعرف آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية حول خصخصة التعليم الجامعي، وتكونت عينة الدراسة من (587) عضو هيئة تدريس. وقد بينت الدراسة أن هناك مجموعة من الدوافع لعملية الخصخصة من أهمها: التنوع والتجدد في برامج التعليم الجامعي، وزيادة التفاعل بين الجامعات

والمجتمع المحلي، والتخلص من البيروقراطية. وبينت الدراسة ان هناك سلبيات لعملية التخصصية أهمها: عدم استقرار الهيئات التدريسية والإدارية، وارتفاع الرسوم الدراسية ومن الإيجابيات لعملية التخصصية تغطية تخصصات جديدة متنوعة تحقق رغبة الطالب، وتفعيل المجال الاقتصادي وجذب الاستثمار.

وأجرى النفيعي (AL-Nofayi, 2019) دراسة في السعودية، هدفت الكشف عن متطلبات ومعوقات تخصصات الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، واتبعت المنهج الوصفي على عينة تكونت من (1462) من القيادات الأكاديمية في خمس جامعات سعودية، وأظهرت النتائج توافر متطلبات تخصصات الجامعات السعودية بدرجة عالية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، ووجود بعض المعوقات الاقتصادية والبشرية.

وأجرى البقية والشريف (Al_baqyah & AL-shareef, 2021) دراسة في السعودية، هدفت إلى التعرف على دور التخصصية في تجويد مخرجات التعليم الاقتصادية والاجتماعية والفنية من وجهة نظر قائدات المدراس، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي على عينة تكونت من (80) قائدة تربوية، وبينت النتائج أن دور التخصصية في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الفنية متوسطة، يليه دور التخصصية في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية، وأخيرًا من الناحية الاجتماعية، وأن أبرز المعوقات تتمثل في المعوقات الاقتصادية.

وحاولت دراسة المقبل (AL-meqbel, 2021) تقديم نموذج مقترح لتخصصية التعليم في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية المملكة (2030) من وجهة نظر قيادات تعليم جدة، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي على عينة تكونت من (251) قائدة تربوية، واستخدمت

الاستبانة لجمع البيانات، وأظهرت نتائج الدراسة صلاحية الأنموذج المقترح لخصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية المملكة (2030).

وأجرى الشيبتي (Athobayti, 2021) دراسة في السعودية، هدفت إلى الكشف عن الإطار المفاهيمي لكل من خصخصة الجامعات ورؤية المملكة 2030، وتقديم تصور مقترح لخصخصة التعليم العالي في ضوء رؤية 2030، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على أسلوب تحليل واستقراء الأدبيات السابقة ذات العلاقة بالخصخصة، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: تختلف الرؤية للخصخصة باختلاف الآثار المترتبة عليها سواء أكان ذلك تأييداً أم نقياً، وتكتسب خصخصة الجامعات أهميتها من المساهمة في دفع حركة النمو الاقتصادي، وتلبية احتياجات السوق، ورفع مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وتحدد سلبياتها في اهتمام بعضها بالأرباح على حساب العملية التربوية.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، يلاحظ تناوُلها خصخصة التعليم العام أو الجامعي من عدة زوايا، من حيث توجه بعض الدول نحو خصخصة التعليم ومن بينها السعودية، كدراسة: (AL-rbairi, 2011)؛ (AL-fayez, 2011)؛ (Farqali, 2012)؛ (AL-zhrani & harbi, 2016). ومنها اهتمت بالكشف عن آراء أو تصورات أو اتجاهات القيادات التربوية أو مسؤولي التعليم تجاه عملية خصخصة التعليم في المؤسسات التعليمية، كدراسة: (Ramazan & Ebraheem, 2016)؛ (Ashawawreh, 2019). وسعت بعض الدراسات إلى وضع استراتيجية أو أنموذج مقترح لخصخصة التعليم والمؤسسات التعليمية، كدراسة: (AL-otabi, 2016)؛ (AL-gamdi, 2019)؛ (AL-meqbel, 2021). بينما حاولت دراسات أخرى البحث في تأثير خصخصة التعليم على جودة مخرجات العملية التعليمية، كدراسة: (Lambert, 2012)؛ (Adosari & AL-qahtani, 2018)؛ (Bayram, 2018)؛

(Al_baqyah & AL-shareef, 2021). ويلاحظ أن بعض الدراسات التي أجريت في السعودية اهتمت بالبحث في خصخصة التعليم استنادًا إلى متطلبات رؤية المملكة (2030) للتنمية، كدراسة: (Asalmi & Al-qahtani, 2017)؛ (AL- yami, 2018)؛ (AL- zhrani,)؛ (2019)؛ (AL-meqbel, 2021)؛ (Athobayti, 2021).

وعليه، يلاحظ اهتمام الكثير من الباحثين سواء على المستوى العالمي أو على مستوى المملكة العربية السعودية بالبحث في خصخصة التعليم، نظرًا للدور الذي قد تساهم به القطاعات الأهلية في تجويد مخرجات العملية التعليمية لما تمتلكه من إمكانات مادية وتربوية وإدارية، حيث يؤكد البقية والشريف (Al_baqyah & AL-shareef, 2021) دور خصخصة التعليم في تجويد مخرجات التعليم الاقتصادية والاجتماعية والفنية. كما يؤكد الثبتي (Athobayti, 2021) أن الخصخصة تساهم في دفع حركة النمو الاقتصادي، وتلبية احتياجات السوق، ورفع مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة. وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في مجال بناء الإطار النظري، وقد كانت دراسة: (Asalmi & Al-qahtani, 2017)؛ (AL- zhrani, 2019)؛ (AL-meqbel, 2021). الأقرب إلى موضوع الدراسة الحالية، وذلك لتناولها خصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة (2030)، حيث تم الاستفادة منها من خلال الاطلاع على منهجيتها وأدواتها المستخدمة لجمع البيانات.

مما سبق، يتضح أهمية اتجاه مؤسسات التعليم في المملكة العربية السعودية نحو خصخصة التعليم وبرامجه التعليمية والأكاديمية، وما يدعم ذلك بروز العديد من المبادرات الوطنية لتطوير التعليم وتجويد مخرجاته التعليمية، وفي مقدمتها تطلعات رؤية المملكة (2030) للتنمية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والتربوية والصحية للمجتمع السعودي. وعليه، ترى الباحثة أنه لم تكن على المستوى المحلي دراسات سابقة كافية تناولت واقع خصخصة التعليم

العام في ضوء رؤية المملكة (2030) من وجهة القيادات التربوية في وزارة التعليم. وبالتالي، جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى اتجاهات القيادات التربوية في وزارة التعليم نحو خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة (2030)، لا سيما وأن رؤية المملكة (2030) تعد من أبرز المبادرات الوطنية لتطوير التعليم وتحجوده وأحد اساليب الاصلاح الاقتصادي والتربوي.

مشكلة الدراسة

تُعد مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة والجامعات بصفة خاصة من المؤسسات التي تعول عليها المملكة العربية السعودية في مبادراتها الوطنية وخططها التنموية، استنادًا إلى الأدوار التي تقوم بها تلك المؤسسات والمتمثلة في التعليم، والبحث العلمي، وتأهيل الكوادر الوطنية في الجانب الأكاديمي والمهني في التخصصات المختلفة.

ولا يتوقف دور مؤسسات التعليم العالي عند هذا الحد، بل تقوم بدور بارز في تحقيق التفاعل بينها وبين المجتمع المحيط بها، عن طريق ما يعرف بخدمة المجتمع بما تقدمه مؤسسات التعليم العالي من برامج إضافية أخرى تسعى إلى الرفع من المستوى الثقافي والمعرفي العام للمجتمع، فهي بذلك تقوم بربط المجتمع بكافة أفراده ومؤسساته مع كل ما هو جديد في مختلف العلوم والفنون (AL-Nofayi, 2019).

وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي تقوم به الجامعات، إلا أنها لازالت تعاني العديد من المشكلات التي تؤثر في دورها في فعالية وكفاءة مخرجات التعليم العالي، وتحد من قدرة الجامعات على الوفاء بمتطلباتها، والقيام بوظائفها على الوجه المطلوب، وهذه المشكلات لها تأثيرها السلبي على قيام الجامعات بدورها الحقيقية التي تتحقق بها التنمية المجتمعية، وستؤثر

تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على رؤيتها التي أنشئت من أجلها تلك الجامعات (Ashawawreh, 2019).

لذا، برزت التخصصية كأحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية للارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء، هذا ولم يكن التعليم العالي بمنأى عن هذه التوجهات، حيث تعالت بعض أصوات نادى بعض الساسة والتربويين بضرورة تخلي الدولة عن بعض مسؤولياتها للقطاع الخاص، وتدعو رجال الأعمال والقطاع الخاص والمواطنين للمساهمة في تحمل تلك الأعباء. وتعتقد الباحثة أن رؤية المملكة (2030) مهدت الطريق أمام مؤسسات الدولة عموماً ومؤسسات التعليم العالي خصوصاً لتبني مداخل حديثة وآليات عمل جديدة تواكب تطورات هذه الرؤية وتشارك بفاعلية في تحقيقها من خلال تبني مفهوم التخصصية، والذي سيخفف بعضاً من الأعباء المالية والإدارية التي تقوم بها الدولة تجاه هذه الجامعات.

وتؤكد دراسة (AL- zhrani, 2019)؛ (Ashawawreh, 2019)؛ (AL-meqbel, 2021). أن خصخصة التعليم العالي تتوافق مع التوجهات التربوية في المملكة العربية السعودية، ومع متطلبات رؤيتها لعام (2030)، والتي تقوم على فلسفة تربوية حديثة قوامها تعلم وتعليم أكثر جودة ومناسبة لسوق العمل.

وفي ضوء خبرة الباحثة في التدريس الجامعي، تولد إحساس لديها بأهمية تعرف اتجاهات القيادات التربوية في وزارة التعليم نحو خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة (2030)، لا سيما وأن المملكة تشهد العديد من المبادرات الوطنية لتطوير التعليم وتحفيز القطاعات الأهلية للمشاركة

وفي هذا الإطار، جاءت هذه الدراسة للوقوف على مستوى آراء القيادات التربوية في بعض الجامعات السعودية الحكومية نحو خصخصة التعليم العام في ضوء متطلبات رؤية المملكة (2030)، وبشكل أكثر تحديداً فإن الدراسة سعت للإجابة عن السؤال التالي:

ما مستوى آراء القيادات التربوية في وزارة التعليم نحو خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة (2030)؟

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة (2030)، كما أنها تأتي متزامنة مع توجهات المملكة نحو رفع كفاءة مخرجات التعليم العالي عن طريق إشراك القطاع الخاص.

وتتمثل أهمية الدراسة في الجانب النظري في الكشف عن مستوى آراء منسوبي وزارة التعليم العالي من القيادات الأكاديمية نحو خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة (2030)، حيث تعد هذه الدراسة -حسب علم الباحثة- من الدراسات القليلة التي اهتمت بموضوع خصخصة التعليم العالي، وتأمل الباحثة أن تشكل هذه الدراسة إضافة علمية لحقل المعرفة في مجال خصخصة التعليم، وإثراء المكتبة العربية والسعودية بهذا النوع من الدراسات، كما تأمل الباحثة أن تساهم نتائج هذه الدراسة في توجيه الاهتمام نحو تطبيقات الخصخصة في الجامعات السعودية.

أما الجانب العملي (التطبيقي)، فإن نتائج الدراسة الحالية ربما تساعد في لفت نظر القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية على تبني مفهوم خصخصة التعليم العالي استناداً إلى رؤية المملكة (2030) وإلى المبادرات الوطنية التنموية المختلفة في شتى مناطق المملكة،

ويؤمل أن توجه أنظار الباحثين لإجراء دراسات تتناول خصخصة التعليم العالي في المملكة من زوايا أخرى غير التي تناولتها هذه الدراسة، كما توفر هذه الدراسة أداة بحثية لتعرف آراء واتجاهات القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية نحو خصخصة التعليم العالي.

حدود الدراسة ومحدداتها

الحد الموضوعي: اقتصر على تعرف آراء منسوبي وزارة التعليم نحو خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة (2030).

الحد البشري: اقتصر على عينة ممثلة من القيادات الأكاديمية في (4) جامعات سعودية، هي: (جامعة الملك سعود، جامعة أم القرى، جامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة الإمام محمد بن فيصل)، والبالغ عددهم حوالي (112) فردًا.

الحد المكاني

الجامعات السعودية الأربعة عينة الدراسة.

وتحدد قابلية تعميم نتائج الدراسة في ضوء الأداة التي أعدها الباحثة وما تتمتع به من مؤشرات الصدق والثبات، وفي ضوء صدق استجابات عينة الدراسة على مؤشرات ومجالات الأداة.

التعريفات الإجرائية

آراء (Views): عرفها المقبل (Al-Meqbel, 2021, p, 133). بأنها: "مجموعة من الآراء والتصورات والأفكار التي يكونها الفرد نحو موقف أو ظاهرة ما، والذي يظهر بوضوح من خلال سلوكه بشكل إيجابي أو سلبي اتجاهها.

وتعرفه الباحثة إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه: التعبير عن مدى تقبل عينة الدراسة من القادة الأكاديميين في الجامعات السعودية وتوجهاتهم تجاه خصخصة التعليم العالي. وتقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على أداة الدراسة التي أعدها الباحثة.

الخصخصة (privatization): منهج اقتصادي يتمثل في تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتنموي، ويشمل مشاريع القطاع العام التي تقتضي طبيعة إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية بهدف تأهيلها لتحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة، وإزالة الجمود والاحتكار، والتوجه نحو سوق العمل والمنافسة، وفيها يتم نقل ملكية المؤسسات العامة كليًا أو جزئيًا إلى القطاع الخاص (AL-Nofayi, 2019, p. 107).

خصخصة التعليم (Educational privatization): وتعرف بأنها: قيام القطاع الخاص في المساهمة بإنشاء الجامعات والكليات الخاصة وتمويلها وإدارتها وفقًا لرؤية المملكة (2030) لتحقيق جودة المخرجات التعليمية والتنافس والريادة للتعليم العالي في الجامعات السعودية (Ashawawreh, 2019, p. 107).

وتقاس إجرائيًا في هذه الدراسة: بالدرجة التي يحصل عليها أفراد عينة الدراسة على مؤشرات ومجالات أداة الدراسة المستخدمة.

الجامعات السعودية (Saudi Universities): وتعرف في هذه الدراسة بأنها: مؤسسات ذات صفة اعتبارية تقوم بمهام التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهي في هذه الدراسة: (جامعة الملك سعود، جامعة ام القرى، جامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة الإمام محمد بن فيصل).

القيادات الأكاديمية (Academic Leaders): أعضاء هيئة التدريس من الذكور والإناث ومن في حكمهم ممن يتم تكليفهم أو تعيينهم في وظائف إدارية أو أكاديمية داخل الجامعة، إضافة إلى قيامهم بمهام التدريس والبحث والتطوير (AL- zhrani, 2019, p. 139).

رؤية المملكة (2030) (Kingdom Vision): يعرفها الزومان (AL- Zoman, 2018, p.299). بأنها: خطة إصلاح شاملة تم الإعلان عنها عام (2016) كخارطة طريق لكل قطاعات المجتمع السعودي لتحقيق النمو الاقتصادي والتطور في مختلف جوانب الحياة للمجتمع السعودي.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للملاءمة لطبيعة هذه الدراسة، والذي يعتمد على جمع البيانات من عينة الدراسة من خلال أداة الدراسة ومن ثم الوصف الكمي عن مقدار الظاهرة وحجمها وخصائصها.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية الأربعة (جامعة الملك سعود، جامعة ام القرى، جامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة الإمام محمد بن فيصل)، والبالغ عددهم حوالي (82) قيادياً أكاديمياً، منهم (82) ذكور، و (62) إناث. ونظراً لصغر حجم المجتمع، فقد تكونت عينة الدراسة من جميع القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية الأربعة، والبالغ عددهم (144) قيادياً أكاديمياً للعام الدراسي الجامعي 2021/2022م.

أداة الدراسة

قامت الباحثة ببناء أداة الدراسة والتي تمثلت باستبانة لتعرف آراء عينة الدراسة نحو خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة (2030)، واعتمدت في بنائها على ما تم تناوله في الإطار النظري والدراسات السابقة، ومن هذه الدراسات: (AL-harbi & AL-zhrani, 2016)؛ (Asalmi & Al-qahtani, 2017)؛ (Adosari & AL-qahtani, 2018)؛ (AL-zhrani, 201)؛ (Ashawawreh, 2019)؛ (Al_baqyah & AL-shareef, 2021).

وتكونت من (32) مؤشر موزعة على (4) محاور، المحور الأول: دوافع خصخصة التعليم العالي، وتقيسها (8) مؤشرات، المحور الثاني: إيجابيات خصخصة التعليم العالي، وتقيسها (8) مؤشرات، المحور الثالث: سلبيات خصخصة التعليم العالي، وتقيسها (8) مؤشرات، المحور الرابع: الحلول المقترحة لبعض مشكلات خصخصة التعليم العالي، وتقيسها (8) مؤشرات. وقد تم تصميم الاستبانة وفق مقياس خماسي التقدير ليمثل استجابات المشاركين على النحو التالي: (موافق بشدة (5) درجات، موافق (4) درجات، محايد (3) درجات، غير موافق بشدة (2) درجة، غير موافق بشدة (1) درجة).

صدق الاستبانة

تم التحقق من صدق الاستبانة بطريقتين، هما: صدق المحكمين (الصدق الظاهري)، حيث تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال الإدارة التربوية وأصول التربية بالجامعات السعودية، وعددهم (8) محكمين، وفي ضوء التعديلات التي أشار إليها المحكمون، تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من (32) مؤشراً موزعة على (4) محاور، هي: (دوافع خصخصة التعليم العالي، وتقيسها (8) مؤشرات، إيجابيات

خصخصة التعليم العالي، وتقيسها (8) مؤشرات، سلبيات خصخصة التعليم العالي، وتقيسها (8) مؤشرات، الحلول المقترحة لبعض مشكلات خصخصة التعليم العالي، وتقيسها (8) مؤشرات)، وبعدها تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال قياس معامل الارتباط بين الدرجة على كل محور والدرجة الكلية للاستبانة وذلك بعد تطبيقها على عينة استطلاعية بلغت (20) قائدًا أكاديميًا من منسوبي وزارة التعليم العالي من خارج العينة الأصلية. وكانت جميع معاملات الارتباط للمحاور تزيد عن (0.65) ودالة إحصائية عن مستوى ($\alpha = 0.05$)، كما تم التأكد من الصدق الداخلي للاستبانة بحساب معامل ارتباط كل مؤشر بالمحور الذي تنتمي إليه، وقد تراوحت معاملات ارتباط مؤشرات الاستبانة مع محاورها بين (0.66 - 0.72)، وبلغ معامل الارتباط الكلي للاستبانة (0.68). مما يدل على أن معاملات الارتباط للاستبانة مطمئنة للإجراء والتطبيق.

ثبات الاستبانة

تم حساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية، وتراوحت معاملات الثبات لمحاور الاستبانة بين (0.78 - 0.86)، وكان معامل الثبات الكلي (0.82). كما تم حساب ثبات الاستبانة بطريقة كرونباخ ألفا، حيث تراوحت معاملات الثبات لمحاور الاستبانة بين (0.78 - 0.86)، وكان معامل الثبات الكلي (0.82). مما يدل على أن معاملات الثبات للاستبانة مطمئنة للإجراء والتطبيق.

المعالجات الإحصائية

استخدمت الدراسة بعض الأساليب الإحصائية المناسبة التي تتناسب مع طبيعة الاستبانة، وهي: معامل ألفا كرونباخ (Alpha Chronbach)، ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لحساب معاملات الثبات والصدق للاستبانة. المتوسطات

والانحرافات المعيار لاستجابات المشاركين على مؤشرات ومحاور الاستبانة. اختبار (Independent Samples T-Test) للكشف عن فروق تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي: ذكور، إناث.

وللحكم على متوسطات استجابات المشاركين، تم طرح أعلى متوسط حسابي من أقل متوسط حسابي (5-1=4)، وقسمة الناتج على عدد فئات الدرجات (4 ÷ 3 = 1.33)، وبالتالي تكون المتوسطات: من (1-1.33) موافق بدرجة قليلة، من (3.66-1.34) موافق بدرجة متوسطة، من (5-3.67) موافق بدرجة كبيرة).

نتائج الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى آراء القيادات التربوية في وزارة التعليم نحو خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة (2030)؟ للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات العينة، كما في الجدول (1).

الجدول (1) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة على محاور خصخصة التعليم العالي مرتبة تنازلياً

الرقم	الرتبة	المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	1	دوافع خصخصة التعليم العالي	3.81	0.86	كبيرة
2	2	إيجابيات خصخصة التعليم العالي	3.69	0.89	كبيرة
3	3	سلبيات خصخصة التعليم	3.66	0.89	متوسطة
4	4	حلول مشكلات خصخصة التعليم العالي	3.65	0.92	متوسطة
		الكلية للاستبانة	3.70	0.89	كبيرة

<http://dx.doi.org/10.29009/ijres.6.1.3>

يتضح من الجدول (1) أن المستوى العام لتقديرات عينة الدراسة على محاور خصخصة التعليم العالي في الجامعات السعودية بلغ (3.70)، وبدرجة موافقة كبيرة، وتراوح الأوساط الحسابية لمحاور خصخصة التعليم بين (3.65-3.81)، وكان محور دوافع خصخصة التعليم العالي في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.81) وبدرجة موافقة كبيرة، تلاه محور إيجابيات خصخصة التعليم بمتوسط حسابي (3.69) وبدرجة موافقة كبيرة، ومن ثم محور حلول بعض مشكلات خصخصة التعليم بمتوسط (3.66) وبدرجة موافقة متوسطة، وأخيراً محور سلبيات خصخصة التعليم بمتوسط (3.65) وبدرجة موافقة متوسطة.

وتدل هذه النتيجة على أن منسوبي الجامعات السعودية من القادة الأكاديميين موافقون بدرجة كبيرة على دوافع وإيجابيات خصخصة التعليم العالي، وموافقون بدرجة متوسطة على سلبيات وحلول بعض مشكلات خصخصة التعليم العالي في الجامعات السعودية. ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن منسوبي الجامعات السعودية من القيادات الأكاديمية يدركون أهمية خصخصة التعليم العالي، نظراً لما يمتلكونه من خبرات أكاديمية، ومن اطلاع على توصيات رؤية المملكة (2030) فيما يتعلق بتجويد مخرجات التعليم العالي، وإشراك قطاعات المجتمع الأهلية في إدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالي. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Farqali, 2012)؛ (AL-harbi & AL-zhrani, 2016)؛ (Adosari & AL-qahtani, 2018)؛ (AL-Nofayi, 2019)؛ (Ashawawreh, 2019). والتي أكدت جميعها أن منسوبي الجامعات السعودية يدركون دوافع وإيجابيات وسلبيات خصخصة التعليم في الجامعات السعودية.

ولمزيد من التوضيح، فيما يلي عرض ومناقشة لدرجة تقدير استجابات القادة الأكاديميين داخل كل محور من محاور الاستبانة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية لجميع مؤشرات كل محور على حدة، كما هو موضح في الجداول (2،3،4،5).

المحور الأول: دوافع خصخصة التعليم العالي

تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لتقديرات العينة على كل مؤشر من مؤشرات محور دوافع خصخصة التعليم، وذلك كما في الجدول (2).

الجدول (2) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لتقديرات العينة على كل مؤشر من مؤشرات محور دوافع خصخصة التعليم مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	المؤشرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	3	تجويد مخرجات التعليم العالي وفق رؤية المملكة (2030).	4.10	0.62	كبيرة
2	5	إشراك الجامعات الخاصة في تحقيق أهداف رؤية المملكة (2030).	3.98	0.74	كبيرة
3	8	انخفاض مستوى رضا المجتمع عن برامج التعليم الجامعي الحكومي.	3.84	0.82	كبيرة
4	1	حل مشكلات الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية.	3.82	0.89	كبيرة
5	7	إشراك القطاع في تحمل مسؤولية التعليم العالي.	3.76	0.92	كبيرة
6	2	رغد سوق العمل السعودي بتخصصات مهنية مناسبة.	3.74	0.94	كبيرة
7	4	التنوع والتجدد في برامج التعليم العالي.	3.70	0.95	كبيرة
8	6	حل مشكلات التمويل الحكومي للتعليم العالي.	3.55	0.98	متوسطة
		الكلية لمؤشرات المحور	3.81	0.86	كبيرة

يتضح من الجدول (2) أن المستوى العام لتقديرات عينة الدراسة على مؤشرات محور دوافع خصخصة التعليم العالي بلغ (3.81)، وتراوحت مستويات تقديرات العينة على مؤشرات هذا المحور بين (3.55 – 4.10)، وبانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.62 – 0.98)، وجاءت جميع المؤشرات بدرجة موافقة كبيرة، ما عدا مؤشر واحد فقط، وكان المؤشر رقم (3) والذي نصه: "تجويد مخرجات التعليم العالي وفق رؤية المملكة (2030)"، بالمرتبة الأولى وبوسط حسابي بلغ (4.10) وبدرجة موافقة كبيرة، تلاه المؤشر رقم (5) والذي نصه: "إشراك الجامعات الخاصة في تحقيق أهداف رؤية المملكة (2030)"، بوسط حسابي بلغ (3.98) وبدرجة موافقة كبيرة، وكان المؤشر رقم (6) والذي نصه "حل مشكلات التمويل الحكومي للتعليم العالي"، في المرتبة الأخيرة من بين مؤشرات محور دوافع خصخصة التعليم بوسط حسابي بلغ (3.55) وبدرجة موافقة متوسطة، وبلغ الوسط الحسابي الكلي لاستجابات العينة على محور دوافع حصص التعليم (3.81) وبدرجة موافقة كبيرة.

وتشير هذه النتيجة إلى وجود مجموعة من الدوافع الهامة لخصخصة التعليم العالي حسب وجهة نظر عينة الدراسة، ومن أبرزها: تجويد مخرجات التعليم العالي وفق رؤية المملكة (2030)، وتجويد مخرجات التعليم العالي وفق رؤية المملكة (2030)، وإشراك الجامعات الخاصة في تحقيق أهداف رؤية المملكة (2030)، وحل مشكلات الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية، ورفع سوق العمل السعودي بتخصصات مهنية مناسبة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الجامعات الخاصة لن تقبل أن تكون نسخة من الجامعات الحكومية ببرامجها وتخصصاتها الأكاديمية والتطبيقية، فهي تنطلق من حاجات المجتمع وسوق العمل للبرامج التي تقدمها. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة: (AL-qahatani, 2018)؛ (AL-Nofayi, 2019)؛ (Ashawawreh, 2019). والتي أكدت دور

خصخصة التعليم العالي في تجويد مخرجات التعليم، ومراعاة حاجات سوق العمل السعودي من المهن والتخصصات المختلفة.

المحور الثاني: إيجابيات خصخصة التعليم العالي

تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لتقديرات العينة على كل مؤشر من مؤشرات محور إيجابيات خصخصة التعليم، وذلك كما في الجدول (2).

الجدول (3) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لتقديرات العينة على كل مؤشر من مؤشرات محور إيجابيات خصخصة التعليم مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	المؤشرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	11	تفعيل الجانب الاقتصادي وجذب الاستثمار في التعليم العالي.	3.86	0.78	كبيرة
2	14	زيادة التفاعل بين الجامعات والمجتمع السعودي.	3.82	0.82	كبيرة
3	16	المساهمة في تخفيف النفقات المالية للدولة.	3.78	0.87	كبيرة
4	12	تحقيق رغبة الطالب في اختيار التخصص الذي يناسبه.	3.74	0.89	كبيرة
5	9	تشجيع المنافسة بين قطاع التعليم العالي الحكومي والخاص.	3.72	0.91	كبيرة
6	15	توظيف التقنية الرقمية والتجهيزات اللازمة.	3.62	0.93	متوسطة
7	13	تغطية تخصصات جامعية جديدة ومتنوعة.	3.56	0.95	متوسطة
8	10	الاهتمام بالجانب العملي التطبيقي.	3.44	0.98	متوسطة
		الكلي لمؤشرات المحور	3.69	0.89	كبيرة

يتضح من الجدول (3) أن المستوى العام لتقديرات عينة الدراسة على مؤشرات محور

إيجابيات خصخصة التعليم العالي بلغ (3.69)، وتراوحت مستويات تقديرات العينة بين

(3.44 – 3.86)، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (0.78 – 0.98)، وكانت (5) مؤشرات من هذا المحور بدرجة موافقة كبيرة، و (3) مؤشرات بدرجة موافقة متوسطة، وكان المؤشر رقم (11) والذي نصه: " تفعيل الجانب الاقتصادي وجذب الاستثمار في التعليم العالي"، بالمرتبة الأولى وبوسط حسابي بلغ (3.86) وبدرجة موافقة كبيرة، تلاه المؤشر رقم (14) والذي نصه: " زيادة التفاعل بين الجامعات والمجتمع السعودي"، بوسط حسابي بلغ (3.82) وبدرجة موافقة كبيرة، وكان المؤشر رقم (10) والذي نصه: " الاهتمام بالجانب العملي التطبيقي"، في المرتبة الأخيرة من بين مؤشرات محور إيجابيات خصخصة التعليم بوسط حسابي بلغ (3.44) وبدرجة موافقة متوسطة، وبلغ الوسط الحسابي الكلي لاستجابات العينة على محور إيجابيات حصص التعليم (3.69) وبدرجة موافقة كبيرة.

وتدل هذه النتيجة على أن هناك عدة نتائج إيجابية لخصخصة التعليم العالي، أهمها تغطية تخصصات جديدة متنوعة، وتحقيق رغبة الطالب باختيار التخصص الذي يناسبه، وعامل حيوي في تفعيل المجال الاقتصادي وجذب الاستثمارات، بالنسبة للنتائج الإيجابية الأولى والثانية فيمكن تفسيرهما بأن الجامعات الخاصة تنطلق في فتح البرامج والتخصصات من خلال دراسة حاجات المجتمع لهذه التخصصات، وبالتالي هي تحقق رغبة الطالب باختيار التخصص الذي يريد، وكذلك أنظمة القبول في الجامعات الخاصة للطالب في التخصص الذي يريد إذا حقق الحد الأدنى للقبول، بعكس الأنظمة المتبعة في الجامعات الحكومية حيث هي من يختار تخصص الطالب بناء على معدله بالدرجة الأولى وليس بناء على رغباته. أما النتيجة الإيجابية المتعلقة بجذب الاستثمارات وتفعيل الجانب الاقتصادي فهي من المحاور الأساسية في رؤية المملكة 2030، والتي من ضمن أهدافها الاستثمار في رأس المال البشري.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة: (Farqali, 2012)؛ (AL-harbi & AL-zhrani, 2016)؛ (AL-Nofayi, 2019)؛ (Adosari & AL-qahtani, 2018)؛ (Ashawawreh, 2019). والتي بينت وجود عدة نتائج إيجابية لخصخصة التعليم العالي

المحور الثالث: حلول بعض مشكلات خصخصة التعليم العالي

تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لتقديرات العينة على كل مؤشر من مؤشرات محور حلول بعض مشكلات خصخصة التعليم، وذلك كما في الجدول (4).

الجدول (4) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لتقديرات العينة على كل مؤشر من مؤشرات محور حلول بعض مشكلات خصخصة التعليم مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	المؤشرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	26	إشراف وزارة التعليم العالي على الجامعات الخاصة.	3.82	0.80	كبيرة
2	28	الاستفادة من التجارب العالمية في مجال خصخصة التعليم العالي.	3.78	0.82	كبيرة
3	25	الالتزام بتعليمات وشروط هيئة الاعتماد الأكاديمي للجامعات.	3.74	0.84	كبيرة
4	31	الحد من السعي إلى الربح الفاحش في بعض الجامعات الخاصة.	3.72	0.87	كبيرة
5	29	الالتزام بمعايير الجودة للتعليم الجامعي.	3.69	0.91	كبيرة
6	27	المحافظة على استقرار الهيئة التدريسية والإدارية وفق معايير الأداء.	3.60	0.94	متوسطة
7	32	تقديم مساعدات مالية وتسهيلات حكومية للجامعات الخاصة المتميزة.	3.54	0.97	متوسطة

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المؤشرات	الرقم	الرتبة
متوسطة	0.99	3.40	التقيد بأسس القبول المعتمدة في الجامعات الحكومية.	30	8
متوسطة	0.89	3.66	الكلية لمؤشرات المحور		

يتضح من الجدول (4) أن المستوى العام لتقديرات عينة الدراسة على مؤشرات محور حلول بعض مشكلات خصخصة التعليم العالي بلغ (3.66)، وتراوحت مستويات تقديرات العينة بين (3.40 – 3.82)، وانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.80 – 0.99)، وكانت (5) مؤشرات من هذا المحور بدرجة موافقة كبيرة، و (3) مؤشرات بدرجة موافقة متوسطة، وكان المؤشر رقم (26) والذي نصه: " إشراف وزارة التعليم العالي على الجامعات الخاصة"، بالمرتبة الأولى وبوسط حسابي بلغ (3.82) وبدرجة موافقة كبيرة، تلاه المؤشر رقم (28) والذي نصه: " الاستفادة من التجارب العالمية في مجال خصخصة التعليم العالي"، بوسط حسابي بلغ (3.78) وبدرجة موافقة كبيرة، وكان المؤشر رقم (30) والذي نصه: " التقيد بأسس القبول المعتمدة في الجامعات الحكومية"، في المرتبة الأخيرة من بين مؤشرات محور حلول مشكلات خصخصة التعليم بوسط حسابي بلغ (3.40) وبدرجة موافقة متوسطة، وبلغ الوسط الحسابي الكلية لاستجابات العينة على محور حلول بعض مشكلات خصخصة التعليم (3.66) وبدرجة موافقة متوسطة.

يتضح من هذه النتيجة أن أبرز الحلول المقترحة للمشكلات الناجمة عن خصخصة التعليم العالي يمكن أن تتم من خلال إشراف وزارة التعليم على هذه المؤسسات ومراقبتها، والالتزام بشروط هيئة الاعتماد الأكاديمي، ووضع حدود للرسوم الدراسية من قبل وزارة التعليم، والمحافظة على استقرار الكوادر الأكاديمية والإدارية. وقد يعزى عدم استقرار الهيئات

الدراسية في بعض الجامعات الخاصة الى طبيعة نظام التوظيف في تلك الجامعات حيث يعتمد نظام العقود السنوية، حيث يجدد العقد في نهاية العام الدراسي، وقد يخلق ذلك حالة من عدم الاستقرار الوظيفي لعضو هيئة التدريس أو الموظف، مما يشكل عقبة كبيرة في عملية النمو المهني، وكذلك في عملية ممارسة الأعمال المنوطة بعضو هيئة التدريس، ويمكن تجاوزها من خلال تعديل التشريعات المتعلقة بعملية التوظيف بحيث العقد لعدة سنوات، أما يتعلق بارتفاع الرسوم الدراسية فهي إحدى المشكلات الأساسية يصبح الناتج من عملية الخصخصة، ويمكن معالجتها من خلال الوقف التعليمي والذي قد يساهم في حل هذه المعضلة، بالإضافة الى استثمار الجامعة الأمثل لمواردها من خلال استثمار خبرات أعضاء هيئة التدريس في مجال التدريب والاستشارات البحثية، وكذلك الاستثمار المادي للمرافق التعليمية الموجودة، إضافة الى عمل شركات مع مؤسسات تجارية وصناعية لها علاقة بالبرامج التعليمية التي تقدمها الجامعة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة: (Farqali, 2012)؛ (AL-harbi & AL-zhrani, 2016)؛ (Adosari & AL-qahtani, 2018)؛ (AL-Nofayi, 2019)؛ (Ashawawreh, 2019). حيث اقترحت مجموعة من الحلول لبعض مشكلات خصخصة التعليم العالي كتلك التي توصلت إليها هذه الدراسة.

المحور الرابع: سلبيات خصخصة التعليم العالي

تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لتقديرات العينة على كل مؤشر من مؤشرات محور سلبيات خصخصة التعليم، وذلك كما في الجدول (5).

الجدول (5) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لتقديرات العينة على كل مؤشر من مؤشرات محور

سليبات خصخصة التعليم مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	المؤشرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	21	ارتفاع الرسوم الجامعية في التعليم الجامعي الخاص.	3.78	0.82	كبيرة
2	19	تركيز التعليم العالي على الكم بهدف تحقيق أعلى ربح ممكن.	3.77	0.83	كبيرة
3	24	تركيز التعليم العالي الخاص على التخصصات غير المكلفة مادياً.	3.72	0.86	كبيرة
4	22	تدني مستوى قناعة بعض القيادات الأكاديمية بخصخصة التعليم العالي.	3.70	0.87	كبيرة
5	17	تحكم أصحاب رأس المال في التعليم الجامعي الخاص.	3.65	0.92	متوسطة
6	20	تساهل بعض مؤسسات التعليم الخاص في منح الشهادات والدرجات العلمية.	3.62	0.94	متوسطة
7	23	ضعف تأهيل القطاع الخاص للقيام بمهام خصخصة التعليم العالي.	3.52	0.98	متوسطة
8	18	عدم استقرار الهيئة التدريسية والإدارية في التعليم الخاص.	3.47	1.12	متوسطة
		الكلي لمؤشرات المحور	3.65	0.92	متوسطة

يتضح من الجدول (5) أن المستوى العام لتقديرات عينة الدراسة على مؤشرات محور سليبات خصخصة التعليم العالي بلغ (3.65)، وتراوحت مستويات تقديرات العينة بين (3.47 - 3.78)، وانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.82 - 1.12)، وكانت (4) مؤشرات من هذا المحور بدرجة موافقة كبيرة، و (4) مؤشرات بدرجة موافقة متوسطة، وكان المؤشر رقم (21) والذي نصه: " ارتفاع الرسوم الجامعية في التعليم الجامعي الخاص "، بالمرتبة

الأولى وبوسط حسابي بلغ (3.78) وبدرجة موافقة كبيرة، تلاه المؤشر رقم (19) والذي نصه: "تركيز التعليم العالي على الكم بهدف تحقيق أعلى ربح ممكن"، بوسط حسابي بلغ (3.77) وبدرجة موافقة كبيرة، وكان المؤشر رقم (18) والذي نصه: "عدم استقرار الهيئة التدريسية والإدارية في التعليم الخاص"، في المرتبة الأخيرة من بين مؤشرات محور سلبيات خصخصة التعليم بوسط حسابي بلغ (3.47) وبدرجة موافقة متوسطة، وبلغ الوسط الحسابي الكلي لاستجابات العينة على محور سلبيات حصص التعليم (3.65) وبدرجة موافقة متوسطة.

وتدل هذه النتيجة على وجود عدة سلبيات لخصخصة التعليم العالي في الجامعات السعودية، ومن أبرزها: ارتفاع الرسوم الجامعية في التعليم الجامعي الخاص، وتركيز التعليم العالي على الكم بهدف تحقيق أعلى ربح ممكن، وتدني مستوى قناعة بعض القيادات الأكاديمية بخصخصة التعليم العالي، تحكم أصحاب رأس المال في التعليم الجامعي الخاص. وتبدو هذه السلبيات واقعية، وقد تمارس في بعض الجامعات الخاصة، إلا أن ذلك يمكن تلافيه من خلال المتابعة المستمرة لتلك الجامعات، وإلزامها بالتقيد بتعليمات وأنظمة التعليم العالي، وبتعليمات وشروط هيئة الاعتماد الأكاديمي للجامعات.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة: (Farqali, 2012)؛ (AL-harbi & AL-zhrani, 2016)؛ (Adosari & AL-qahtani, 2018)؛ (AL-Nofayi, 2019)؛ (Ashawawreh, 2019). حيث بينت وجود عدة سلبيات لخصخصة التعليم العالي في الجامعات السعودية كتلك التي توصلت إليها هذه الدراسة.

التوصيات والمقترحات

بناء على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج توصي الباحثة فيما يلي:

- 1- القيام بتقويم مستمر لبرامج مؤسسات التعليم العالي الخاص، بصورة دورية من قبل مؤسسات متخصصة مثل هيئة الاعتماد وغيرها، للتأكد من مدى استيفائها للشروط والمعايير المعتمدة في التعليم العالي والجامعي.
- 2- وضع تشريعات تتعلق بعمليات التوظيف، سواء كانت للموظفين أو لأعضاء هيئة التدريس بما يراعي الاستقرار الوظيفي.
- 3- وضع الحلول لمشاكل التمويل من خلال استثمار الجامعة لمواردها سواء كانت البشرية أم المادية.
- 4- تحديد الرسوم الجامعية وفق كل تخصص من قبل وزارة التعليم وهيئة الاعتماد بما يراعي مصلحة الجامعات، وكذلك الطلبة.
- 5- إجراء دراسة مقارنة بين مستوى مخرجات التعليم الجامعي الحكومي والتعليم الجامعي الخاص وفق تطلعات رؤية المملكة (2030) فيما يتعلق بتطوير التعليم العالي.

References

- Abdel Nabi, Hoda Ahmed; and Al-Awadi, Sally Ibrahim (2022). The economic challenges of the privatization of the university education sector in the Kingdom of Saudi Arabia. *International Journal of Development*, 10 (1), 1-10.
- Al Yami, Hadia Bint Ali (2018). A future vision for the development of education in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the Kingdom's 2030 vision, *Journal of Educational and Psychological Sciences*, 26(2), 32-54.
- Al-Anazi, Mansour Hammoud (2018). Privatizing the services of Saudi universities in the light of global experiences - a proposed strategy, master's thesis, Department of Educational Administration, College of Education, King Saud University, Saudi Arabia.
- Al-baqyah, Muhammad bin Nasser; Sharif, Munira (2021). Privatization and its role in improving education outcomes from the point of view of school leaders. *Journal of Arts, Letters, Humanities and Sociology*, 74(6), 142-157.
- Al-Beblawi, Hassan (2016). The Privatization of Arab Higher Education in the Twenty-First Century, Paper Presented to the Second Educational Conference - Privatization of Higher Education, Muscat.
- Al-Ghamdi, Hamad Hamdan (2019). Improving the competitive capabilities of emerging universities according to the requirements of privatizing higher education in the Kingdom of Saudi Arabia - a proposed conception, *Specialized International Educational Journal*, 8(9), 112-132.
- Al-Harbi, Amal Abdel-Rahman and Al-Zahrani, Saleh Ali (2016) A proposed perception of privatization in higher education in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the experiences of other countries, *Journal of the Faculty of Education, Benha University*, 27 (106), 255-278.
- Al-Harthy, Suha; Al-Ruqi, Rashid (2020). The Impact of Strengthening National Identity According to the Kingdom's Vision 2030 in Achieving

- Psychological Security, *Journal of Specific Education Research*, Mansoura University, 59 (3), 73-94.
- Al-Harthy, Suha; Al-Ruqi, Rashid (2020). The impact of strengthening national identity according to the Kingdom's vision (2030) in achieving psychological security, *Journal of Specific Education Research*, Mansoura University, 59 (3), 73-94.
- Al-Manea, Aziza (2003). Attitudes of educational leaders in the Kingdom of Saudi Arabia towards the privatization of public education in it, *Damascus University Journal*, 19 (2), 99-114.
- Al-Muqbil, Al-Jawhara bint Abdul Rahman (2021). A proposed model for the privatization of public education in the light of scientific experiences and the aspirations of the Kingdom's vision (2030) from the point of view of Jeddah education leaders. *The Arab Journal of Science and Research Publication*, 29(3), 131-152.
- Al-Mutair, Abbas Saleh (2018). Private higher education in the vision of 2030, Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh, Dar Al-Kitab Al-Jaami for Publishing and Distribution.
- Al-Nafi'i, Saleh bin Awad (2019). In light of the indicators of the knowledge economy and the national transformation from the point of view of academic leaders. *Journal of Scientific Research in Education*, 20(10), 254-267.
- Al-Otaibi, Fahd bin Musleh (2018). The strategic objectives of the Ministry of Education and their relation to the axes of the Kingdom's Vision 2030 and the objectives of the education policy in the Kingdom of Saudi Arabia, *Assiut of Education, Scientific Journal*, 2(1), 339-357.
- Al-Qahtani, Ali Saad; and Al-Dosari, Rashid bin Dhafer (2019). The educational and social dimensions of the privatization of higher education in the Kingdom of Saudi Arabia. *Fayoum University Journal of Educational and Psychological Sciences*, 11(4), 176-202.

- Al-Rabai, Zuhair Ali (2011). The Privatization of University Education in Jordan: A Field Study, *Journal of the College of Education in Ismailia*, 12 (3), 91-134.
- Al-Salami, bin Massad; and Al-Qahtani bin Yahya (2017). Implementing the privatization of public education schools in the light of the Kingdom's vision (2030): a proposed scenario. *Egyptian Society for Reading and Knowledge*, 3(1), 2011-223.
- Al-Subayi, Ali, bin Muthib (2019). A proposed conception to enhance the Saudi national character in the light of the Kingdom's vision 2030. *Journal of the College of Education, Kafrelsheikh University*, 19 (4), 81-102.
- Al-Thubaiti, Muhammad bin Othman (2021). The privatization of university education in light of the Kingdom of Saudi Arabia's 2030 vision, a "proposed conception". *Journal of Educational and Psychological Sciences, Qassim University*, 14(2), 832-844.
- Al-Zahrani, Ali bin Abdul Qadir (2019). Obstacles to the privatization of Saudi universities in light of the Kingdom's vision 2030 from the point of view of academic leaders, *Specialized International Educational Journal*, 8(11), 137-146.
- Ashawawra, Yassin Salem (2019). Privatization of university education in the Kingdom of Saudi Arabia from the point of view of some faculty members in Saudi universities, *Assiut of Education, Scientific Journal*, 3(2), 322-347.
- Brendan, M & Alfuraih, A (2018). The Kingdom of Saudi Arabia: Achieving the Aspirations of the National Transformation Program 2020 and Saudi Vision 2030 through Education. *Journal of Education and Development*; 2(3), 37-52.
- El Sayed, A (2021). Saudi Schools' Openness to Change in Light of the 2030 Vision, *American Journal of Educational Research*. 2021, 9(1), 52-60.
- Farghali, Alaa Asaad Siddiq (2012). Privatization of Academic Programs in Higher Education Institutions - An exploratory study in the Kingdom of Saudi

- Arabia. Master's thesis, Department of Educational Administration, College of Education, Taibah University, Saudi Arabia.
- Heler, H & Geiger, R. (2011). Privatization Higher Education, *International Trends and Issues*, 1(1), 2012-223..
- Kingdom of Saudi Arabia. (2016b). Vision 2030 Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <http://vision2030.gov.sa/en>
- Kwiek, M. (2017). De-privatization in higher education: a conceptual Approach, *High Education*, 74:259–281.
- Ramazan, R & Ebraheem, B. (2016). Comparing the opinions of teachers in public and private educational institutions about privatization in higher education, *Journal of Educational Sciences Studies*, 43(1), 483 - 496.
- Saqor, Ahmed Abdel Aziz (2022). The Education Privatization Strategy to Meet the Aspirations of the Kingdom 2030 and Achieve the Best Results, Gulf Research Center, *Opinion Studies*, 15(5), 180-186.
- Saudi Arabia Vision 2030 (2017). Retrieved on June 11, 2022 AD. <http://vision2030.gov.sa>
- Yeakey, T. (2015). *Education for the Public Good? The in Fluency of privatization in American Higher Education and Society*, Emerald Group Publishing Limited.